لماذا لا يتعظ الأمريكان؟

يحيى اليحياوي*

■ من مفارقات الأمور حقا أن الدولة الأعظم، التي تملك أعتى مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية (داخل الجامعات ومن بين ظهراني الكونغرس والوزارات) وتحتكم على جهابذة التحليل السياسي والاستشراف الاستراتيجي، من مفارقات الأمور أن تكون هي ذاتها التي تتورط في الحروب والحملات العسكرية، فتنزلق بالمستنقعات تباعا، ثم تكابر بعدما تكون آلتها الحربية قد دمرت الأخضر واليابس، ثم تنجر بعد ذلك مجبرة للتفاوض مع غرمائها، فتسحب جيشها وقد تمرغت كرامته في التراب، ثم تعاود الكرة مرة أخرى بجهة أخرى من العالم كما لو أن شيئا لم يقع.

ومن مفارقات الأمور أيضا أن تنساق دولة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بسهولة خلف أطروحات قائمة أو نظريات جاهزة أو إيديولوجيا صاعدة، فلا تضع القرار (قرار الحرب بالأساس) بميزان التداعيات والتبعات (عليها أولا وعلى ما سواها فيما بعد)، بقدر ما تضعه بميزان المصالح التي تعمى أمامها الأبصار، أو بميزان رؤى وتخيلات تتلاشى على محكها البصائر.

والحقيقة أنه لو اكتفى المرء باستحضار بعض من «الحالات الكبرى» فقط، لتراءى له من خلالها أن «أساطيل الفكر السياسي والاستراتيجي الأمريكي» غالبا ما تبني لسياسات تبدو مدروسة في ظاهرها، لكنها غالبا ما تتكسر على أرض الواقع... ولا تستخلص منها العبر والمواعيظ، لتفادي الأخطاء فيما هو منظور أو جاري العزم على قيامه:

ـ فالولايات المتحدة تورطت في المستنقع الفيتنامي، على خلفية أطروحة مواجهة المد الشيوعي، وصد مداه في المهد قبل أن يجر في معسكره دولا وقارات، قد يتعذر معها فيما بعد أمر التساوق أو التعاطي أو الاحتواء.

فإذا كانت الإدارة الأمريكية قد راهنت في حينه (في سبعينات القرن الماضي تحديدا) على أسطول حربي ضخم تقشعر له أبدان ما سواه من أساطيل (حتى وإن كان أسطولا الاتحاد السوفياتي والصين مجتمعين)، فإنه لم يخلد بحسبانها قطعا أنها ستفاجأ بمقاومة عنيفة المبادرة، عنودة في القتال، متكئة على حرب عصابات بالمدن والأحراش، غير آبهة بالمرة باستحقاقات «الزمن الحربي»، وغير مكترثة فضلا عن ذلك، بسلطان جيش راودت قيادته أكثر من مرة فكرة اللجوء لمنطق الأرض المحروقة بغرض لجم المقاومة ودفعها للاستسلام.

وبصرف النظر عن فداحة الخسائر التي طاولت الفيتناميين وفظاعات ما لحق بهم بشرا وحجرا، فإن خسارات غريمهم وضخامة التكاليف التي ألحقوها به إنما وضعت الأمريكان، بنهاية المطاف، بموضع المستعطف، الباحث عن تأمين مخرج يضمن «ماء الوجه». فكان لهم ذلك، كما كان لسفيرهم هناك «امتياز» التقاطه من لدن هيليكوبتير عسكرية من فوق بناية السفارة، وأوراقه تتناثر من بين يديه، وهو يتسلق سلم الطائرة مهرولا مخافة أن تدركه ضربات مقاومة أضحت بضواحي العاصمة، بل باتت تتحكم في مفاصلها الكبرى.

يحتار المرء حقا في إدراك كيف أن الأمريكان لم يتعظوا مما وقع للفرنسيين من قبلهم، ولم يتعظوا من حادثة «دين بيين فو» حين حاصرت المقاومة الفيتنامية مجموعات كبيرة من الجنود والضباط الفرنسيين الكبار، لتبيدهم عن آخرهم، مدشنة بذلك بداية العد العكسي للانسحاب الفرنسي من الهند الصينية.

ـ والإدارة الأمريكية عندما تورطت بلبنان بداية ثمانينات القرن الماضي، لم تكن تدري (حتى وهي ذاهبة تحت مظلة القوات الأممية متعددة الجنسيات) أنها إنما تدخل حقا بشباك واقع محلي معقد كان الكل في ظله مع الكل ضد الكل... فكلفها ذلك أزيد من 240 جندي من البحرية في عملية واحدة، اضطرت في أعقابها للهروب دونما قدرة من لدنها على وضع ترتيبات ما بعد الهروب إياه، أو القابلية على المكابرة في سند الحلفاء.

لم تكن الإدارة الأمريكية تدرك جيدا أن حساباتها (كما حسابات إسرائيل كما حسابات حلفائها الآخرين بالمنطقة) ستتكسر حتما على صخرة كأداء، حتى وإن تسنى لها خدمة حليفها الأكبر بالمنطقة عبر إبعادها للتهديد الفلسطيني المتواجد بقلب بيروت.

ولم تكن تدري أنها بإرسالها لجنودها هناك (ترضية لإسرائيل بالمقام الأول) إنما تدفعهم لمصير محتوم، تأكد لها فيما بعد أن لا بديل عنه إلا بديل الهروب.

بهذه الحالة أيضا، يبقى المرء حائرا أمام عدم اتعاظ الإدارة الأمريكية (بسياسييها ومخططيها وخبرائها العسكريين)، ومجاراتها لطروحات غالبا ما لا تستحضر تعقيدات المعطيات المحلية أوحسابات الغرماء بعين المكان.

ـ لم يمض، على ما جرى ببيروت، إلا بعض من الزمن حتى رأينا الولايات المتحدة الأمريكية وقد زجت بجنودها ببلد إفريقي (بالصومال بداية تسعينات القرن الماضي)، تتجاذبه أحزاب وملل، وتتداخل بحربه الأهلية عناصر الجوار وحسابات الدول والتنظيمات، وتتحرك في ظله ميليشيات وجيوش مرتزقة، ويتسابق الكل على مغانم وهمية، فيما المجاعة والتقتيل الجماعي يضربان الأطناب بكل جهات البلاد.

وعلى الرغم من نبل الشعار المرفوع في حينه من لدن بوش الأب (عملية «إعادة الأمل»)، والزج بما يناهز الثلاثين ألفا من الجنود، مدعمين بأكثر من عشرة آلاف أخرى من قوات حفظ السلام الأممية، فإن تجاوزات الجيش الأمريكي والإمعان في مطاردته لزعيم حرب قبلي بات لديها ولكأنه السراب المقنع (الجنرال عيديد أقصد) قد جرت عليه مقتل 18 من جنوده، والتنكيل بجثث بعضهم على مرأى ومسمع من وسائل الإعلام، دفعه (الجيش الأمريكي أعني) للانسحاب مهرولا، بعدما تأكد له أن الصوماليين قد يقبلون ببعض من الفاقة والجوع، لكنهم لن يقبلوا بالقطع باستباحة كرامتهم، أو الاستهانة بما تبقى لديهم من مكابرة وعنفوان...عربيان بالأساس.

بهذه الحالة أيضا، حالة الصومال، يحتار المرء حقا في خلفيات صاحب القرار الأمريكي وفي الآية من تبرمه عن الاتعاظ بما جرى له من ذي قبل... سيما لو كان هذا «الذي قبل» غير بعيد في سلم الأحداث.

وإذا كان السلوك الأمريكي، زمن ثنائية القطبية وضغط بعض موازين القوى في العلاقات بين الدول، غير مكترث بالعبر والمواعظ من داخله أو من الخارج، فإنه من الطبيعي أن يزداد السلوك إياه تشنجا وتعصبا (و«شرعية موضوعية» يقول البعض) بعد تهاوي الاتحاد السوفياتي وتقوض منظومته المحيطة، وتكرس واقع القطبية الأحادية، وتمركز سلطان القوة بمطلقها بين يدي الأمريكان دون اقتسام لذلك مع ما سواهم من منظومات.

وعلى هذا الأساس، فلو سلم المرء بحقيقة ما جرى يوم الحادي عشر من سبتمبر، واعتبر (بحق أو بالتجاوز) أنه يؤرخ لحادثة مفصلية كبرى تكسرت على محرابها هيبة الأمريكان (سيما وقد باتوا الأوحدين بالساحة)، فإنه لا يستطيع إلا أن يسلم بأن ما نتج عنها من ردود فعل، لم يتعظ من تجارب الماضي، ولا اتخذ من الوقائع التاريخية الدروس والعبر:

– فغزو أفغانستان واحتلالها، ارتكز على العفوية الخالصة وعلى غريزة في الانتقام من منظمة تبنت جهارا عملية ضرب البرجين والبنتاغون، وحكومة (حكومة طالبان) صنفت منذ اليوم الأول ضمن «الأغيار»، ولم تتلكأ فيما بعد في الاستمرار في حماية الشيخ أسامة بن لادن شخصا وتنظيما.

بالتالي، فقرار الحرب على تنظيم القاعدة وعلى حكومة طالبان، إنما تأتى للأمريكان كرد فعل طبيعي من حق أي كان امتطاءه، فما بالك لو كان القوة الأعظم عدة وعتادا.

وإذا كان من تحصيل حاصل الاعتقاد (في حينه كما بالوقت الراهن) بيسر عملية قلب نظام الحكم بأفغانستان، وتقويض أضلع تنظيم القاعدة وإقامة نظام عميل للأمريكان هناك، فإن نصف عقد من الزمن على ذلك لا يشي لحد الساعة على الأقل، بأن تنظيمي طالبان والقاعدة قد قوضا أو زعماءهما قتلا أو سجنا، بقدر ما تحولت البلاد (ودول الجوار أيضا) إلى ساحة حرب بامتياز، لم يستطع الأمريكان التصدي لها، أو الذود عن قواعدهم ضد ضربات المقاومة الأفغانية وتقدم عناصرها على أكثر من جهة ومحور.

بحالة أفغانستان (كما بالحالات السابقة عليها) يبدو أن الأمريكان لم يكونوا على إدراك تام بتبعات ما هم عازمون على تنفيذه، ليس فقط بدليل تزايد خسائرهم هناك، وانسداد أفقهم أمام مقاومة امتهنت حرب العصابات منذ مواجهتها للسوفيات، ولكن أيضا بدليل استعطاف الأمريكان المستمر لحلف شمال الأطلسي (وللدول غير المنضوية تحت لوائه أيضا) لإرسال قوات دعم إضافية أوالإسهام في تمويل العمليات الحربية هناك.

ـ وغزو العراق ثم احتلاله، على خلفية ادعاء باطل بإخفاء الرئيس صدام حسين لأسلحة دمار شامل وعلاقة مفترضة له مع تنظيم القاعدة، لم يترتب عنه فوضى كبرى شملت البلاد جملة وبالتفاصيل، بل أدى إلى انفجار مقاومة أضحت بعد مرور أربع سنوات على الاحتلال معطى لا يمكن التجاوز عليه، أو غض الطرف عن قوته وأرجحية مطالبه.

بحالة العراق (كما بحالة أفغانستان) لم يضع الأمريكان في حسبانهم ردود فعل «أصليين من السكان» لم يتساوقوا بالمطلق مع حسابات المحتل، ولا ارتضوا لأنفسهم العيش تحت نير الاحتلال.

وإذا كانت خسارة الجمهوريين للانتخابات النصفية بنونبر الماضي، قد عبرت بوضوح عن فشل سياسة بوش الإبن بالعراق (وبأفغانستان)، فإن انصراف مستشاري البيت الأبيض عن رئيسهم وتراجع العديد من «الخبراء الاستراتيجيين» عن دفوعاتهم بجهة الحرب بداية العام 2003 (بمن فيهم كيسنجر وبرززنسكي) إنما تشي بالورطة الكبرى التي باتت الإدارة الأمريكية بصلبها، بل قل محكومة في ظلها بردة الفعل الطائش أكثر من حكمة الفعل المتزن.

لماذا لم يتعظ الأمريكان من الفيتنام ولبنان والصومال وأفغانستان والعراق، وتمادوا في مكابرتهم وادعائهم ب «النصر السريع» كلما عزموا على غزو هذا البلد أو ذاك؟ لماذا لم يأخذوا العبرة مما جرى لهم بالماضي القريب، ولا ينوون (بخطابهم تحديدا) الاتعاظ من ذلك فيما هم مقبلون عليه من عزم على ضرب إيران واستهداف سوريا؟

يبدو أن ثمة أربعة عناصر كبرى، تحول دونهم ودون أخذهم بمبدأ الاتعاظ في الخطاب كما على مستوى السلوك بالأرض:

ـ الأول ويكمن في الجهل الكبير بطبيعة غرمائهم، وخاصية الاستقواء (لدرجة الاستئساد) التي تعمي بصائرهم وبصائر قادتهم، فينساقون خلف تصورات وإيديولوجيات محكومة بمصالح آنية أو مستقبلية، ولا يتساءلون بجانب التداعيات والتبعات إلا وهم بالورطة الكبرى متلبسون.

ولما كانت الدول المراد غزوها واحتلالها ضعيفة بالأصل، أو سهلة المنال بميزان القوة العسكري، فإنه غالبا ما يصيب بصرهم وبصيرتهم العمى، حتى إذا تكسرت تصوراتهم واتضح سوء تقديرهم بمحك واقع الحال، حاولوا استدراج غرمائهم للتفاوض، أو استنجدوا كما بحال العراق، بالجيران للإسهام في إخراجهم من المستنقع أو التخفيف من وطأته.

ولما كانت كل حروب أمريكا (منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية) موجهة بجهة دول أو أشباه دول، فإن خبراءها غالبا ما استهانوا (ولا يزالوا) بمقدراتها أو اعتبروا (ويعتبرون) غزوها مسألة قرار ليس إلا، من غير المجدي بالتالي مساءلة جانب الروية أوالتأمل، أوحساب الأمور بموازين الخسارة والربح ماديا وعلى مستوى الهيبة والكبرياء.

ـ العنصر الثاني ويتمثل في فائض القوة العسكرية (والمادية بوجه عام) التي تتمتع بها الولايات المتحدة منذ أواسط أربعينات القرن الماضي، والتي تدفعها للاعتقاد برجحان الكفة لصالحها وحتمية انتصارها بأي حرب أو مواجهة، وتقهقر أعدائها أمامها حتى وإن تسنى لها شن حربين أو أكثر بالتزامن.

بهذه النقطة، يندر حقا أن يعثر المرء على سياسي أمريكي (من كلا الحزبين) أو على منظر أو باحث في القضايا الاستراتيجية، لا يركز على جانب التفوق العسكري واستحالة الهزيمة من بين ظهراني دولته أو جيشه.

ولهذا السبب، فغالبا ما يجد المرء نفسه هنا بإزاء منظومة فكرية وسياسية متراصة حول القوة والغلبة، مستهينة بقوة غرماء ينظر إليهم حفاة بالفيتنام، أو جياعا بالصومال، أو عراة بأفغانستان، أو منهكين بالحصار في حال العراق، ولا تستحضر ما قد يصدر عن هؤلاء من ردود فعل قد تذهب حد التنكيل بأجساد جنودهم وهم ميتين.

ـ أما العنصر الثالث فيكمن في جانب الجشع اللامتناهي الذي تبديه لوبيات المصالح الكبرى، وتدفع السياسيين إلى اعتماده كمنظومة حكم في السياسة الخارجية بإزاء الأعداء كما بإزاء الأصدقاء سواء بسواء.

بهذا الجانب، يصعب حقا على المرء التمييز بين السياسيين وأرباب المصالح الخاصة، برئاسة الدولة كما بالكونغرس، بل قل إن لا حظ لسياسي في بلوغ سدة الحكم أو ولوج أحد المجلسين، إن لم يكن مدعوما بقوة من لدن النفوذ الاقتصادي أو يحتكم على جزء من ذات النفوذ.

قد لا تكون المصلحة (بحال أفغانستان أوالعراق مثلا) كامنة في التموقع الجيوستراتيجي على تخوم آبار النفط والتجارة الدولية، بل قد يكون بموازاة ذلك، خدمة مصالح لوبيات محددة (مصالح اللوبي اليهودي بإزاء غزو العراق واحتلاله) أو تضييقا على صعود أمبراطوريات تبطن التهديد القادم كما الحال مع الصين.

ـ العنصر الرابع ويتراءى لنا مضمرا في جانب الغرور وعقدة العظمة التي غالبا ما تلازم الرؤساء الأمريكان، وتتداخل بقوة في تكوين شخصياتهم وطبيعة نظرتهم لحال العالم ومآله.

إذا اجتمع (في ذات الرئيس الأمريكي ومحيطه) عنصرا الجهل والقوة وامتزجا بعنصري الجشع والغرور، فمعنى ذلك إعماء للبصر وإجهازا على البصيرة. كيف يطلب من بوش الإبن أن يتعظ إذن وهو أعمى البصر والبصيرة؟

* باحث وأكاديمي من المغرب
elyahyaoui@elyahyaoui.org

على هامش اليوم العالمي لحقوق الانسان: الديمقراطية تعتدي علينا

مهند صلاحات*

■ تعرض المشهد الاعلامي العربي والدولي لسلسلة من التطورات العالمية عبر سنوات نشأته، فمن الاعلام المكتوب الى الاعلام المرئي والمسموع، وصولاً لعصر الحداثة والانترنت، واستطاعت بعض المؤسسات الاعلامية الارتقاء والمساهمة في وصول العالم لعصر الانفتاح، بحيث ساهم الاعلام في جعل العالم قرية صغيرة الى جانب وسائل الاتصال الأخرى، فشكل الارتقاء بالمشهد الاعلامي والاتصالي رهاناً أساسياً ضمن مسار التأسيس للتجربة الديمقراطية التعددية في العديد من دول العالم، وكان لتفعيل دوره في عملية البناء الوطني ركيزة محورية ضمن منظومة التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية.

واذا كانت الممارسة السياسة هي تنوع وتعدد في الرؤى والمقاربات والمواقف، قد احتلت مكانة في صياغة العلاقات الدولية، فان الاعلام استطاع كذلك أن يتخطى مكانة وقيود السياسة ويساهم في صياغة العلاقات الاجتماعية والانسانية، بل ويحركها أحياناً في الدول المتقدمة، والمتطورة فكرياً وصناعياً. ومن هنا برزت على هذا الصعيد مبادرات جريئة من بعض من الحكومات الساعية للتحول الديمقراطي في بلدانها، نحو تنقيح قانون الصحافة في عدد من القوانين والدساتير، في اتجاه تحرري، ألغى العقوبات اتساقاً مع الحرص على الايفاء بالتعهدات المقطوعة في نطاق الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها، والمتصلة أساساً باحترام مبادئ حقوق الانسان وحرية النشر والتعبير.

الا أن الاعلام لا يمكن أن يحقق هذه النجاحات التي وصل اليها، وأصبح يسير ـ في بعض الدول ـ جنباً الى جنب مع السلطات الثلاث، ليصبح سلطة رابعة تمارس مهامها، ودورها الرقابي الرائد بحرية، الا اذا واكب تطوره بشكل حقيقي في احترام حقوق الانسان أولاً.

في دولنا لماذا لا يمكن أن يحدث هذا؟

ببساطة لأن بلدانها لديها فهم خاطئ لقيم الديمقراطية، وثقافتها، والتي تسهم في ابراز الاعلام، وتسيير اتجاهه، حتى يصبح مؤسسة متكاملة الى جانب المؤسسات الايجابية بالدولة، خاصة بعد انتهاء دور الدولة الشمولية التي تتحكم باعلامها وتسيسه، وليلعب دوره كأحد مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة في اتجاه تصحيح مسار الدولة ان انحرف.

فعلى هامش احترام حقوق الانسان في الدول العربية، التي صارت حقوق الانسان فيها دوماً على الهوامش، وفي هذا اليوم (العاشر من كانون الاول (ديسمبر) والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الانسان، تلقت الصحافة الأردنية التي من المفترض أن تكون السلطة الرابعة في الدولة، صفعةً قاسية، وجهتها لها الديمقراطية، هذه الصفعة التي لم تأتِ على طريقة الصفعات الديمقراطية الأمريكيةَ للشعوب، بل جاءت ممن اختارهم الشعب ليكونوا شكله وهيكله الديمقراطي.

فقد تعرض عدد من الزملاء الصحافيين، ومصوري الصحف اليومية الأردنية، للاعتداء بالضرب والشتائم من قبل نواب «ممثلي الشعب، والمدافعين عن حقوقه وحريته»، قبل انعقاد جلسة المجلس النيابي، في أعقاب قيامهم بممارسة واجبهم المهني بتصوير المشاجرة الحادة التي نشبت بين نائبين، تبادلا خلالها التراشق بعبوات المياه، وتبادلا التهم والألفاظ النابية!!

الحقيقة كثيرون هم الذين نادوا، ولا زالوا ينادون بالحرية، ويعتبرون أنفسهم حماتها، وصناعها، وبذات الوقت يقمعون الناس لأجل هذه الحرية، ويكتشفون في النهاية أن الحرية شيء غير الذي كانوا ينادون به، فالذي لم يفهمه أعضاء المجلس النيابي الأردني أن الحرية ليست نقيض سيادة الدولة، ولا نقيض الديمقراطية الفردية، ولا الشعب منحهم ثقته ليتبجحوا في الاساءة له، ولحرياته. فهل يعي «ممثلو الشعب الأردني» معنى الحرية، وهل يعون أن السجان لا يجوز له الحديث عنها؟ فالحرية لا تُفرض، ولا تُهدى، لكنها بحاجة لنضال شعوب، ومصالحة بين الشعب والسلطة. والحرية في حد ذاتها قائمة على المجتمع المدني، الذي يقوم على أسس الحرية، والعدالة، والمساواة، واحترام الآخر، وليس على أساس الغاء الآخر، والتي تبنى على أساس صاحب الحق المطلق كما يظن أعضاء المجلس النيابي، بأن الحصانة الدبلوماسية تملّكهم الحق المطلق في أن يعتدوا على الحرية، بل على أكبر رموز الحرية في العالم، وهي الصحافة. فمتى يدرك النواب الذين انتخبهم الشعب ليدافعوا عن حريته، وكرامته، ومنحهم ثقته بعد رحلة طويلة من النضال المستمر من أجل الغاء قوانين الطوارئ، واخراج «القانون» من أيدي العسكر الى أيدي نواب الشعب، متأملين بأن حريتهم ستكون بخير، فيجدون أن ديمقراطيتهم وحريتهم تنالها الشتائم تحت قبة البرلمان من برلمانييهم «شخصياً»!

وهل سيعتذر النواب «باسهم شخصياً» وليس باسم الشعب، لشعبهم عن هذه الاساءة لصحافتهم، وحريتهم، ومنبرهم الحر؟

بعد كل هذا نستغرب حين تخرج مجلة «ديوان العرب» بنتيجة تثير الاستغراب، حول أن 40 % فقط من الذين شاركوا باستطلاع رأي قامت به المجلة، أبدوا رغبتهم في البقاء في وطنهم، بينما صوت خمس المواطنين العرب الذين شاركوا بالاستطلاع، والبالغ عددهم 3180 مشاركاً بأنهم يريدون الهجرة بدون عودة الى أوطانهم، وأن 48 % منهم يريدون الهجرة سواء بنية العودة، أو عدم العودة نهائيا، أي نصف الشعب تقريباً.

وهنا أعود لطرح ذات السؤال الذي طرحه رئيس تحرير المجلة «الأستاذ عادل سالم»: لماذا يريد هؤلاء الناس الهجرة من بلدانهم؟

حقاً نقول ... وبعد أن رأينا وسمعنا ما يحدث في المجالس النيابية (قبة الديمقراطية)، نتساءل، ما الذي يحدث في السجون، ومخافر البوليس، ودوائر الأمن!؟

* كاتب من الاردن
Salahatm@hotmail.com

حكومة الشروط الأمريكية

عبد الستار قاسم*

■ ترفع وسائل الاعلام أحيانا من درجة التفاؤل بقرب تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، وتهوي بها أحيانا أخرى الى درجة التشاؤم. تسارع وسائل الاعلام الى اعتبار أي تصريح يصدر عن حمساوي أو فتحاوي خبرا هاما يتم تناقله بسرعة لينتشر وكأن الأمور في فلسطين قد وصلت الى حد معين، علما أن هذا المصرح قد لا يكون على علم أو وعي بما يجري. لأدلل على ذلك أذكر ما قاله لي وزير فلسطيني ذات يوم بأن أمر تشكيل وزارة الوحدة سيحسم خلال أربع وعشرين ساعة، فأجبته بنوع من الفظاظة بأنه لا يعي ما يقول، وأنه ليس هو الذي يعد الساعات. مرت الساعات والأيام وساعة الحسم لم تحن.

يتعثر أمر تشكيل الوزارة الوحدوية الفلسطينية لأنها ليست في الحقيقة وزارة وحدة فلسطينية، وليس من المتوقع أن تعبر عن ارادة الشعب الفلسطيني الحرة. حتى تكون هذه حكومة وحدة فلسطينية لا بد لها من أن تنطلق من قاعدة دستورية أو ميثاقية فلسطينية تشكل اطارا مبدئيا يجمع الفلسطينيين في الداخل والخارج. لا يوجد الآن للشعب الفلسطيني ميثاق يمكن الاستناد عليه بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية عم 1996 بالغاء العديد من بنود ميثاقها الذي لم تكن تحترمه أصلا. يوجد هناك قانون أساسي للسلطة الفلسطينية، لكنه يعاني من نقص قانوني كبير ولا يمكن تعميمه ليكون جامعا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

الى جانب القاعدة الدستورية، يجب أن تتوفر قاعدة قضائية ترعى مراقبة التنفيذ وذلك حتى لا يقع الشعب الفلسطيني ضحية التجاوزات تحت شعارات ثورية ووطنية. لا يمكن أن تقوم حكومة وحدة وطنية فلسطينية دون توفر هذين الشرطين، لكنه من الممكن أن تقوم حكومة فصائلية، أي باتفاق فصائلي، وفق مهام آنية أو محدودة لا ترتقي الى متطلبات وحدة الشعب.

ما هو مطروح الآن هو حكومة فك الحصار وليس حكومة وحدة وطنية. وربما لاحظت وسائل الاعلام أن الفلسطينيين من جانب الرئاسة الفلسطينية قد أخذوا يتحدثون مؤخرا بكثافة عن حكومة قادرة على فك الحصار المالي على الشعب الفلسطيني. وهم لا يتحدثون هنا عن حكومة تفك الحصار بالقوة، وانما عن حكومة يرضى عنها المحاصرون. المشكلة هنا أنه لا يوجد وضوح في طرح هذه المسألة على الشعب الفلسطيني بحيث يكتفي المسؤول الفلسطيني بطرح الهدف دون أن يشرح المتطلبات المترتبة على تحقيقه.

حتى تفك الحكومة الفلسطينية الحصار، لا بد لحركة حماس أن تعترف باسرائيل وليس فقط الحكومة التي تشكلها حماس. وبعد ذلك عليها أن تبدأ بالتخلي عن السلاح ونزع سلاح المقاومة، ومن ثم تطبيع العلاقات مع اسرائيل والتنسيق الأمني معها. أي على حماس أن تسير على خطى منظمة التحرير الفلسطينية ولكن بخطى سريعة وواسعة. هنا سترضى اسرائيل وأمريكا عن حماس وعن الحكومة التي تتشكل سواء كانت حمساوية أو خليطا من الفصائل الفلسطينية.

من الممكن لاسرائيل وأمريكا أن تقبلا مؤقتا بحكومة تشارك فيها حماس انما بشرطين: أن تكون الوزارات الأساسية بيد قوى 13/أيلول، أي القوى المؤيدة لاتفاق أوسلو، وأن تكون غلبة التصويت داخل الحكومة لحركة فتح وذلك من خلال المستقلين. لا مانع لدى أمريكا واسرائيل أن يكون عدد أعضاء حماس في الحكومة أكثر من عدد أعضاء حركة فتح، لكن المهم أن يميل المستقلون لحركة فتح بحيث يشكلون عيار الحسم داخل الحكومة.

المعنى أن الحديث لا يدور حول تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، وانما حول حكومة تتخلص من الارادة الحرة للشعب الفلسطيني، وتجعل الفلسطينيين تحت رحمة الارادات السياسية للآخرين وبالتحديد اسرائيل وأمريكا.

هذا صحيح من الناحية المنطقية من حيث أن الذي يحصل على تمويل من الآخرين، لا مفر أمامه الا ارضاء هؤلاء الآخرين اذا أراد أن يبقي على تدفق الأموال. لا يوجد دعم مجاني، وهذا ما يردده الأمريكيون والاسرائيليون ويتبعهم فيه الأوروبيون.

هذا ما يفسر التناقضات الكثيرة في التصريحات الصادرة عن فلسطينيين، وحركة الهبوط والصعود في التفاؤل والتشاؤم. كلما توصل الفلسطينيون الى صيغة يظنون أنها توصلهم الى تشكيل حكومة يصطدمون بالطلبات الأمريكية والاسرائيلية فيعود بعضهم الى اطلاق تصريحات جديدة لم تكن وسائل الاعلام تتوقعها. يتم ابلاغ الأمريكيين والاسرائيليين باستمرار بتطور المحادثات بين الأطراف الفلسطينية، ويتم التجاوب مع الاعتراضات. ولهذا أرى أنه من المهم أن تعرف وسائل الاعلام رد فعل الأمريكيين والاسرائيليين حيال الاقتراحات الفلسطينية قبل أن تعلن عن قرب التوصل الى اتفاق فلسطيني–فلسطيني. تبدو الصورة هكذا سيئة جدا، لكنني أعتقد أن الشعوب العربية قد خابت عبر الزمن لأنها لم تبحث عن الحقيقة، واكتفت بآمال خاوية انتهت الى خيالات قاتلة.

كان الخطأ من الأساس في أن القيادة الفلسطينية وضعت لقمة خبز الشعب بيد أعدائه، وليس من الحكمة الآن الامعان في الخطأ. كان أمام حماس فرصة استغلال قوة الدفع مع بداية تشكيل الحكومة للتخلص من هذا الاستعباد الأمريكي، لكنها لم تكن على قدر التحدي. لكن الوقت ما زال مفتوحا، وبامكان الحكومة الحالية أن تحاول الخروج من المأزق المالي بوسائل عدة على رأسها سياسة التكافل والتضامن. انها لن تنجح تماما، لكن المحاولة ستؤتي ثمارها.

* كاتب من فلسطين

وأخيرا اعترفت اسرائيل

الناير اليعقوبي*

■ وأخيرا اعترفت أسرائيل بالصوت العالي ـ جهارا نهارا ـ على لسان رئيس وزرائها «ايهود أولمرت» في مؤتمر صحافي بامتلاكها أسلحة نووية وهي سابقة الاولى من نوعها من مسؤول اسرائيلي ينهي بذلك الجدال الدائر حول امكانية امتلاك اسرائيل للسلاح النووي من عدمه ... ويسكت هذا التصريح كل الابواق العربية الداعية الى اتباع دبلوماسية دغدغة عواطف اسرائيل ومغازلتها وملاطفتها بالكلمة الطيبة للوصول معها الى سلام شامل في المنطقة بدعم ورعاية ومباركة من صاحبة الجلالة الولايات المتحدة الامريكية ... فأي سلام شامل سيتحدث به العرب مستقبلا ـ بداية من حكومة ابو مازن والرئيس مبارك وملك الاردن وجنبلاط وجعجع والحريري وبعض ملوك وأمراء الخليج ومن له مصالح اقتصادية مشتركة فوق الطاولة وتحتها ـ وهم منذ اليوم لن يتذوقوا طعم النوم في قصورهم في النهار وحتى الليل خوفا من القنابل والصواريخ الحاملة للرؤوس النووية الجاثمة على مقربة منهم والتي تنتظر ساعة الصفر لاطلاقها؟ ... أي سلام شامل سيتشدق هؤلاء به واسرائيل لم ولن تمسك القلم للتوقيع على معاهدة حظرانتشار الاسلحة النووية والبروتوكول الاضافي وما الى ذلك من الالتزامات والمواثيق الدولية في هذا الشأن في الوقت الذي بوح فيه صوت العملاء والجبناء المرتعدة فرائصهم من امريكا وهم يطالبون ايران باغلاق منشآتها النووية السلمية؟ ... ولو سلمنا بان هذه المنشآت للاسلحة النووية ... أليس من الحكمة والعقلانية السياسية ـ ونحن شاهدنا بام العين وسمعنا بام الاذن تصريح اسرائيل الفج ـ ان نقف مع ايران ونساندها في مواجهة الهجمة السياسية الامريكية والاوروبية التي تستهدف كشط وتنظيف منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية في مجملها من كل ما يتراءى لها ان له علاقة بالبرامج النووية حتى ان كانت مجرد بحوث على ورق في مكتبة جامعية باستثناء اسرائيل؟ .. أليس من الحكمة ان نؤازر الدولة المسلمة ـ بعيدا عن تأويلات التمدد أو الاجتياح المذهبي الشيعي تجاه المنطقة العربية ـ حتى تكون قوة ردع للكيان الصهيوني وتخلق حالة من التوازن النووي في المنطقة تفرض على اسرائيل الانصياع لجادة الحق بعيدا عن الغطرسة الجوفاء التي مرغت في التراب ابان عدوانها الاخير على لبنان بفضل المقاومة اللبنانية الباسلة؟

اعترفت اسرائيل بترسانتها النووية في صحراء النقب وبغض النظر عن حجمها وقوتها التدميرية يبقى السؤال ... لماذا اختارت اسرائيل هذا التوقيت بالذات لتعلن ببردوة أعصاب وببرودة دم امتلاكها للسلاح النووي دون خوف ولا وجل من المجتمع الدولي ومن السيد محمد البرادعي الذي ما انفك يهبط بطائرته في مطار طهران وأمل يحذوه لتجميد انشطتها النووية دون ان يقف «ترانزيت» على اسرائيل ويقبل يدها ويرجوها ان تجلس معه على مائدة الحوار فقط؟

ان هذا التوقيت الاسرائيلي له مغزاه الاستراتيجي وخلفياته السياسية ولم يأت من فراغ فاسرائيل التي نعرفها منذ سنة 1948 لا تخطو خطوة الا وتكون قد قتلتها نقاشا وافيا وتحليلا كاملا من مختلف المستويات السياسية والعسكرية والمخابراتية، ونعتقد ان هزيمة اسرائيل ـ الكبيرة والثقيلة على النفس ـ أمام حزب الله الذي لا زال قويا صامدا في الساحة اللبنانية بعد سلسلة من الانتصارات الاسرائيلية على العرب وتنامي روح المقاومة فوق الاراضي الفلسطينية في مواجهة مباشرة مع العدو الاسرائيلي أدت ولاول مرة الى أسر جندي اسرائيلي لا زال في قبضة المقاومة الفلسطينية رغم محاولات اسرائيل الفاشلة لاطلاق سراحه بالقوة ... هذه الاحباطات والانكسارات بالاضافة الى صمود ايران وعدم خضوعها للتهديد الامريكي ومواصلتها علنا تخصيب اليورانيوم فوق اراضيها وسقوط شبح الآلة العسكرية الامريكية التي أرعبت العرب سنين طويلة أمام ضربات المقاومة الشريفة العفيفة في العراق ... هذه المقاومة التي شكلت غولا يقض مضجع اسرائيل خوفا من زحفها الى غزة ورام الله وجنين بل والى تل أبيب وتكاتفها جنبا الى جنب مع المقاومة الفلسطينية في جهادها لتحرير كل شبر من أرض فلسطين علاوة على ظهور تيار عربي حر مناهض للجبن والذل الرسمي في مختلف الدول العربية داعيا الى مقارعة العدو الاسرائيلي واجتثاته من أرضنا الطيبة بقوة البندقية ولن تمر سنوات الا وتسقط كراسي حكام العرب وينطلق المارد العربي الى ساحة الجهاد في فلسطين.

هذه الاسباب وغيرها كثير لا نعلمها نعتقد انها دفعت اسرائيل الى ان تصرح علانية بقوتها النووية حتى تكون ـ من وجهة نظرها ـ رادعا لاي طرف كان يفكر مجرد التفكير في الاطاحة بل خدش الدولة الصهيونية في اصبعها الصغير ... والحالة هذه هل يستفيد العرب ـ ان كانت لديهم بقية نخوة باقية في الكأس ـ من التصريح الاسرائيلي من خلال التصعيد السياسي العربي المشترك في هيئة الامم المتحدة بالدعوة الى الزام اسرائيل بالتوقيع على معاهدات حظر انتشار الاسلحة النووية وبالتالي اجبارها على التخلي عن نشاطها النووي شأنها في ذلك شأن ايران وكوريا، ام ان سياسة الكيل بمكيالين لن تتنازل هيئة الامم الامريكية عنها ولو قيد انملة؟..

.نعم هيئة الامم الامريكية المتحدة التي ترفع صوتها ويدها ـ دون مبالاة لدماء الاطفال والنساء ـ في وجه كل قرار يمس ابنتها المدللة اسرائيل في مجلس الامن ... انه الظلم والغبن الامريكي بعينه في حق العرب ويأتي البعض ليقول ولماذا هذه الكراهية لامريكا ولماذا ارهاب ـ كما يسمونه ـ ارهاب أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)!!

* كاتب صحافي من ليبيا
alagoupy@